

## بدعوة من الجمعية البريطانية-السورية

# بريطانيا تتعرف على سورية



فيصل المقداد



عبد الله الدردري

في غاية الأهمية إذا أردنا أن نحقق برنامج إصلاح سليماً.. واختتم كلمته داعياً الحضور لتوجيه ما يرغبون به من أسئلة والبحث عن الأجوبة عن أسئلتهم، شاكراً كل من ساهم في نجاح المؤتمر وداعياً كل من لديه فكرة يمكن أن تغني عمل الجمعية لتقديمها.

يذكر أن الجمعية البريطانية-السورية هي جمعية غير ربحية أسست عام ٢٠٠٣ وقامت بالعديد من النشاطات السياسية والاقتصادية في سورية وبريطانيا، وتهدف الجمعية إلى إقامة حوار متواصل بين الشعبين السوري والبريطاني وتنمية الأعمال والتجارة بين البلدين. وسبق أن أقامت مؤتمرات ماليين ومصرفيين الأول في أيار ٢٠٠٤ والثاني في تشرين الثاني ٢٠٠٦ وعلى اثرها قامت وزارة المالية بإنجاز العديد من الاصلاحات التي كان قد طالب بها المستثمرون الذين حضروا هذين المؤتمرين.

### الدردري

وتحدث عبد الله الدردري في المؤتمر شارحاً برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي الذي تعيشه سورية ومقدماً الخطة الخمسية وأهم الاصلاحات التي سيشهدها الاقتصاد السوري في الأشهر والأعوام القليلة المقبلة.

وقال الدردري: إن الحكومة في سورية اتخذت قراراً مفصلياً في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ مفاده أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، فإنتاج النفط في تراجع مستمر، والبنية التحتية للإدارة السورية والمؤسسات التي تتبع لها والقوانين التي تنظم عملها وكذلك الانتاج والإنتاجية، باتت لا تتلاءم مع تحديات ومطالب العولمة وهناك تغيير يجب ان يتحقق. وقال الدردري إن هذا القرار كان نتيجة نقاشات ودراسات موسعة استغرقت وقتاً طويلاً لكن اتخذنا القرار بالاندماج بالاقتصاد العالمي مهما كانت الكلفة، ولدينا قناعة بأن سلبيات القرار أقل ضرراً من سلبيات الاستمرار في اقتصاد منعزل ومغلق.

لذلك قررنا ان نعرض اقتصادنا للتحديات والمنافسة الدولية ونحن على ثقة بأننا قادرين على المنافسة وتنمية اقتصادنا.

وأضاف الدردري: عادة الدول التي تشترع في عملية اصلاح

### افتتاح المؤتمر

في مستهل المؤتمر تحدث الدكتور فواز الأخرس مرحباً بالحضور وقائلاً: هذا المؤتمر الثالث الذي تنظمه الجمعية البريطانية-السورية، والأول الذي يقام في لندن (...). وقال الدكتور الأخرس: إن الهدف الذي تسعى إليه الجمعية من خلال تنظيم هذا المؤتمر هو «جلب خبرة ومعرفة الذين عاشوا الإصلاح ويعيشونه كل يوم في سورية إلى الجمهور العالمي، وفتح آفاق جديدة للمصرفيين وللماليين والمستثمرين».

وأضاف: «إن اهتمام الجمعية البريطانية-السورية بالإصلاح المالي والمصرفي في سورية ينبع من إيمانها بأن هذا الاصلاح يشكل القاعدة والأساس للتغيرات الاجتماعية والسياسية». وقال: «سورية تمتلك كل المقومات والامكانات لتكون في موقع اقتصادي واستثماري مميز».

وأضاف الدكتور فواز الأخرس: «لدي شعور أن الاستثمار يجب الا يقتصر على المشاريع فقط بل يجب أن يشمل البشر والموارد البشرية، وهذه أولوية. فالاستثمار بالشباب هو

جلسة النقاش الثانية كانت بعنوان: «قصص نجاح مستثمرين في سورية» أدارها «براينت كونستنت» خازن الجمعية البريطانية-السورية وشارك فيها داودي ليلجفلد نائب رئيس الشركة الوطنية للسكر و«غوردان كاريك» نائب رئيس شركة بترو كندا والدكتور محمد السقا عميد كلية الإدارة والأعمال في جامعة القلمون السورية.

أما الجلسة الثالثة فحملت عنوان: «كيف تؤسس في سورية؟»، وأدارها كوستي شلهاهوي نائب رئيس الشركة السورية-الكويتية للتأمين والمستشار لدى بنك سورية والخليج وشارك فيها «ديفيد فريمان» المستشار لدى شركة «توماس إغار» وباسل حموي نائب الرئيس ومدير عام بنك «عودة سورية» وعامر مجتهد مدير إدارة المعلوماتية في شركة سيريتل وأحمد رجب المدير التنفيذي لشركة «ويليس».

وخصصت الجلسة الرابعة والأخيرة للسياسة وكانت بعنوان: «سورية والمناخ السياسي المتغير» وأدارها غيث أرمنازي المدير التنفيذي للجمعية البريطانية-السورية وشارك فيها نائب وزير الخارجية السوري الدكتور فيصل المقداد والسفير السابق لبريطانيا في سورية «بيتر فورد».



جلسة النقاش الأولى تحت عنوان «بيئة أعمال متغيرة» بإدارة و فيق السعيد

بدعوة من الجمعية البريطانية-السورية، وبحضور أكثر من ٢٠٠ شخصية من عالم المال والأعمال والاستثمار وممثلين عن مختلف الوزارات والهيئات البريطانية المعنية بسورية، أقيم في لندن مؤتمر «التركيز على سورية» شارك فيه عبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والدكتور فيصل المقداد نائب وزير الخارجية والدكتور أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي.

افتتح المؤتمر صباح الأربعاء الماضي في «هابر داشر هول» وسط المدينة القديمة للندن والتي تعد مركز العالم المالي والتجاري وبحث المؤتمر في الفرص الاستثمارية المتعددة المتاحة في سورية وفي الخطط والمشاريع التي تتضمنها خطة الاصلاح المالي والضريبي وتم طرح نقاط القوة ونقاط الضعف في الاقتصاد السوري وذلك خلال أربع ورشات عمل نظمت على مدار اليوم حملت عناوين مختلفة وتطرقت إلى مختلف القضايا والأسئلة التي يطرحها المستثمرون قبل دخول السوق السورية.

وفي تصريح خاص لـ«الاقتصادية» قال الدكتور فواز الأخرس رئيس الجانب السوري في الجمعية البريطانية-السورية: «إن المؤتمر هدفه تعريف البريطانيين بسورية وبخطتها الاصلاحية وانه فوجئ أن عدداً كبيراً من السوريين المغتربين الذين حضروا المؤتمر لم يكن لديهم علم بحقيقة ما يجري في سورية من اصلاح وتطوير، وهذا من شأنه تشجيع هؤلاء لزيارة سورية والبحث في امكانية الاستثمار فيها».

وبحث المؤتمر بالفرص الاستثمارية في المجالات كافة وفي التغيرات الكبيرة التي شهدتها عالم المال والأعمال في سورية وعقدت أربع جلسات نقاش الأولى بعنوان: «بيئة أعمال متغيرة» حيث تم عرض وجهات النظر الأجنبية تجاه الاستثمار في سورية وأدار الجلسة رجل الأعمال السوري المعروف و فيق السعيد وشارك فيها «غي غانتلي» المستشار الاقتصادي لشؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الخارجية البريطانية، و بشار الجزماتي مدير ادارة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مصرف «إتش.إس.بي.سي» و«بيتر يونغ» مدير معهد «أدم سميث» في بريطانيا.

سور الاقتصادية، ٢٥، ليرة سورية  
ج. لبنان، ١٠٠٠، ليرة لبنانية

الاشتراك السنوي، ١٥٠٠، ل. من الأفراد  
٢٥٠٠، ل. من المؤسسات والشركات الخاصة

التحرير: المؤسسة العربية السورية للتطوير  
الطبعة: المؤسسة العربية السورية للتطوير / التحرير: مركز الدراسات

### الإدارة العامة:

مقر: طرقات القريش - بلد حمير - (٤)  
هاتف: ٢٠٠٩٠٠ (٠١١) ٢٧٣٧٢٨  
مكتب طبر: ٢٠١١٣٣٣٣ (٠٢١)

### الإعلانات

الإعلان بالعملة السورية  
٢٥٠٠ ل. من الإعلانات لمدة شهر

أول مرة تصدر الاقتصادية ليرة ل. من قبل المؤسسات مع رجال الأعمال والمصرفيين كغيرهم من وسائل الإعلام العربية والخليجية والاسلامية من فضاءات فضائيات الترفيه والتسويق. علم فستاد ان يبلغ ذلك.

### صاحب الامتياز ورئيس التحرير:

رشاد عبد ربه

مدير التحرير

سهرية المسالمة

المشرف الفني

نهيال زبيدي

التصميم الفني: فراس حنجر

الاقتصادية  
AL-IQTISADIA

مقر: ١٨٠٠، ليرة سورية / ١٠٠٠، ليرة لبنانية  
تصميم: مركز الدراسات  
رقم: ٢٠٠٩٠٠ / ٢٧٣٧٢٨ / ٢٠١١٣٣٣٣  
www.iqtisadiya.com  
Email: iqtadial@usa-net.org



أديب ميالة

فاعلية وشفافية، وأصبح حقاً من حقوق الشعب السوري أن يعرف أين ينفق ماله ولماذا. وقال الدرديري: على الرغم من كل ما حققناه، إلا أن طريق الإصلاح لا تزال طويلة، وعام ٢٠٠٨ أمامنا تحديات يجب علينا مواجهتها ومن أهمها العجز في الموازنة العامة للدولة الناتجة عن سياسة الدعم المتبعة والتي تأكل من مواردنا المالية وكان هناك نقاش كبير جداً في سورية تجاه قضية الدعم في الإعلام وبين الأشخاص، وكان هناك هجوم كبير على الحكومة حين طرحت إعادة هيكلة الدعم، وهذه حالة صحية للغاية وهي الإثبات على ان الصحافة الخاصة أصبحت حقيقة في سورية وان الحوار والنقاش باتا مسموحاً في سورية وهو أمر اعتبره جيداً للغاية.

كما هناك قضية القطاع العام، فالحكومة في سورية لا يمكن ان تستمر في دعم قطاع عام خاسر، وقيل وصولي إلى لندن بساعات ناقشت الحكومة مسودة مشروع قانون ينص على اصلاح القطاع العام السوري ومن بين الحلول الموجودة في هذا القانون: إمكانية تصفية القطاع العام الخاسر أو دمج مع القطاع الخاص أو طرحه للاكتتاب العام وهذا تحول كبير في العقلية السورية وفي الاقتصاد السوري وهذا القانون استغرق عاماً كاملاً من النقاش، ومررنا بأوقات صعبة جداً قبل مناقشته في الحكومة.

وهناك تحد ثالث هو الخدمات المدنية، فنحن لدينا ١,٤ مليون موظف في الدولة انتاجهم ضعيفة جداً، والعام القادم نحن بصدد الجلوس ومناقشة هذا الموضوع بجدية، لن نقوم بتسريح هؤلاء، لكن علينا إعادة توجيه عملهم ليتلاءم مع الاقتصاد المفتوح ويحقق الانتاجية المأمولة.

كما هناك تحد آخر وهو التربية، إذ نحن بصدد إعادة توجيه المناهج باتجاه الاقتصاد المفتوح لتتلائم مع متطلبات سوق العمل التي يفرضها النظام الجديد، واعترف انه تحد كبير وأي مساهمة أو مساعدة في هذا المجال سيكون مرحباً بها. كل ذلك سينتج عنه بيئة أفضل للاستثمار والأعمال، وسورية تحتاج سنوياً ٣ إلى ٤ مليارات دولار من الاستثمارات لتحقيق أهدافها في التنمية ولتخفيف البطالة، ولاستقطاب هذه الاستثمارات نحن بحاجة إلى بيئة ملائمة للمستثمرين وهذا ما قمنا به عام ٢٠٠٧ وعلينا ان نقوم بالمزيد في العام القادم، لكن أنا أقول لكم إن الطريقة الأفضل لتحسين البيئة الاستثمارية هي من خلال المستثمرين الذين يجب ان يستمروا بالضغط علينا ويقولوا لنا: أين الصواب وأين الخطأ؟ عليكم تحسين ذلك أو ذاك... فالسائلة تفاعلية بيننا وبين المستثمرين، وفي سورية نحن مستعدون للاستماع إلى كل اقتراح أو فكرة يمكن ان تحسن البيئة الاستثمارية.

وختم الدرديري قائلاً إن سورية لن تتراجع عن قرارها بالانفتاح وان قرار الانتقال إلى اقتصاد السوق لا عودة عنه، وقال: ان ما نقوم به من اصلاح هو مصلحة الشعب السوري وليس مصلحة هذه الدولة أو تلك، نحن نريد بناء نظام اقتصادي تعم فوائده على كل المجتمع السوري، ولدينا طموحات كبيرة في تحسين المستوى الاجتماعي للشعب السوري، هناك مشاريع لدعم العاطلين عن العمل ولدعم المرأة الريفية وسورية بحاجة إلى كل تعاون تقني يمكن ان يقدم لها في بناء نظامها الاجتماعي.

وأضاف: لدينا برنامج اصلاح واضح ومفصل بالزمان والمكان وكل شخص يعرف مهامه، ولدينا رؤية واضحة

يتجاوز ٤ مليارات دولار. عام ٢٠٠٦ اجمالي التصدير السوري بلغ ١١ مليار دولار من بينها ٢,٢ مليار للنقط، ما يعني أن الهدف الذي كنا وضعناه لعام ٢٠١٠ وهو تخفيض العجز في الميزان التجاري تمكنا من تحقيقه في أول عام من تحرير التجارة ونتوقع تحقيق فائض في هذا الميزان عام ٢٠٠٧.

وتحدث الدرديري عن نسبة النمو وقال: كانت قريبة من الصفر عام ٢٠٠٠ وبلغت عام ٢٠٠٦ نسبة ٥,١ ونتوقع ان تصل إلى ٦٪ عام ٢٠٠٧.

وأضاف الدرديري: تراجعت نسبة البطالة، ونسبة الفقر لا تنمو وتنافسية الاقتصاد السوري باتت تتحسن واصبحت سورية مدرجة على لائحة التنافسية الدولية. وتحدثت أيضاً الدرديري عن الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الخارجية وعن القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ الناظم للاستثمار وأشار إلى وجود استثمارات عربية وأجنبية في سورية، كما تحدث عن عمل المصارف الخاصة وشركات التأمين الخاصة، وعن إعادة هيكلة الانفاق العام ليكون أكثر



جلسة النقاش الثالثة بعنوان: «كيف تؤسس في سورية؟» بإدارة كوستي شلهواي



فوزان الأخرس

وان قرار التحرير كان قراراً شجاعاً جداً وخاصة أن سورية تواجه الكثير من التحديات السياسية وأن شراكتها مع الاتحاد الأوروبي تم تعليقها لأسباب حتى الآن «لا نفهمها»، وعلى الرغم من ذلك كان القرار بالمضي في تحرير التجارة الخارجية وتم تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتم تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية إلى ١٪ لفتح المجال أمام الصناعة الوطنية لمنافسة الصناعة العالمية.

وقال الدرديري: يجب ان اعترف أن الكثير شكك في النتائج التي يمكن تحقيقها من خلال تحرير التجارة الخارجية ومن بينهم وزراء أعضاء في الحكومة، وكان هناك خوف على موارد الخزينة وعلى ميزان المدفوعات وخوف من خسارة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكن أن تواجه تحديات الاقتصاد المفتوح والمنافسة الدولية، لكن النتيجة كانت كالتالي:

عام ٢٠٠٠ اجمالي التصدير السوري لم يتجاوز ٨,٧ مليارات دولار من بينها ٣ مليارات فقط. والاستيراد لم

كالتى شرعت بها سورية تؤازرها شقيقة كبرى والأمثلة كثيرة على دول شرعت بالإصلاح وكان هناك من يساندها ويؤازرها..

لكننا في سورية من يؤازرنا؟ واعتقد ان المجتمع الدولي يفوت على نفسه فرصة كبيرة جداً ليكون شريكاً مؤازراً أكبر وأكثر برنامج اصلاح تحديداً يقام في العالم العربي اليوم وفي السنوات القليلة المقبلة.

وعدد الدرديري أهم التحديات التي كانت تواجه برنامج الإصلاح في سورية في بدايته وهي: تراجع الانتاج النفطي، البطالة (٢٥٠ ألف وافد سنوي لسوق العمل)، ضعف الإنتاجية وضعف العائد على الراسمال.

وقال: إن الخطة الخمسية التي تم اقرارها عام ٢٠٠٥ هدفها إعادة هيكلة الاقتصاد السوري والمؤسسات السورية واقرار تشريعات وقوانين لتحقيق نسبة نمو لا تقل عن ٧٪ في العام ٢٠١٠، تخفيض نسبة البطالة من ١٢٪ إلى ٨٪ وتخفيض نسبة الفقر من ١١٪ إلى أقل من ٧,٨٪ وتخفيض نسبة العجز في الموازنة ونسبة العجز في الميزان التجاري. وأضاف الدرديري: عندما بدأنا كان قرارنا تفادي الأخطاء التي ارتكبتها الآخرون، ومثال على ذلك مصر التي أجلت الإصلاح المالي إلى المرحلة الأخيرة ودفعت الثمن غالباً، لذلك بدأنا بتأمين قطاع مالي ديناميكي وخلال ٣ سنوات حققنا خطوات كبيرة في الإصلاح المالي والمصرفي ولدينا مشاريع طموحة في هذا المجال.

منذ سنوات كانت الضريبة على أرباح القطاع الخاص تصل إلى ٩٣٪.. اليوم الضريبة لا تتجاوز ٢٢٪ وفي بعض الحالات تنخفض إلى ١٤٪ ونحن نحضر أنفسنا لتبسيط النظام الضريبي أكثر فأكثر في سورية ولإدخال الضريبة على القيمة المضافة مطلع ٢٠٠٩. والنتيجة المباشرة لذلك كانت: زيادة ملحوظة في التحصيل الضريبي إذ ارتفعت الحصيلة خلال سنوات قليلة من أقل من ١ مليار دولار إلى حوالي ٦ مليار ائتدولار.

وتحدث الدرديري عن التجارة الخارجية وقال إن الاندماج في الاقتصاد العالمي كان يتطلب تحرير التجارة الخارجية

## أبرز الملاحظات التي وردت في المؤتمر على أداء الاقتصاد السوري وعلى عملية الإصلاح بشكل عام

- منهم بلا انتاجية.
- الإدارة السورية غير مسموح لها بالتوظيف ما يعني أنها عاجزة عن توظيف الكفاءات القادرة على التطوير.
- المصارف العامة تجد نفسها في منافسة قوية مع القطاع المصرفي الخاص وتتعرض لضغوط كبيرة.
- حان الوقت لتخصيص القطاع العام، كلما تأخرنا ازادت العملية صعوبة.

### المقترحات

- دعم وتقوية برنامج الإصلاح.
- توظيف كوادر عالية في الإدارة السورية وقادرة على التطوير.
- زيادة الرواتب والأجور فقط للموظفين الشرفاء والمنتجين في القطاع العام.
- اصلاح القطاع العام والغاء الاحتكار.
- تأهيل اليد العاملة السورية.
- الاسراع في تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
- التأسيس لحوار داخلي وخارجي يشرح أهمية القرارات الإصلاحية ونتائجها على الفرد والمجتمع.
- ومن بين المطالب أيضاً:
- السماح بتحويل الأموال من سورية وإليها وتحرير الصيرفة.

- تراجع إنتاج النفط الذي يمثل ثلثي التصدير.
- الإنتاجية ضعيفة جداً.
- البطالة مرتفعة ويزداد.
- النمو السكاني سريع جداً (٨ ملايين مواطن اضافي خلال السنوات العشر القادمة).

### ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ حصلت تغيرات

- تم تبسيط بعض الضرائب لكن جهاز التحصيل الضريبي لا يزال غير فعال.
- هناك مشروع قانون عمل جديد لاستبدال قانون العمل الصارم جداً.
- الجهاز الجمركي كان ولا يزال غير فعال.
- هناك تحسن طفيف في هيكلة الاقتصاد.
- هناك حاجة ماسة لتأهيل اليد العاملة السورية.

القطاع العام يشكل حاجزاً للتطور..

- في عام ٢٠٠٦ كان القطاع العام السوري غير فعال يستهلك الكثير من الدعم الحكومي وبلا انتاجية - وكان يحتكر قطاعات ويعرقل تطور الاقتصاد، وعام ٢٠٠٧ لم يحصل أي تغيير.
- القطاع العام وقطاع الخدمات المدنية مثقلان بعدد كبير من الموظفين والعديد



النائب في البرلمان البريطاني ريتشارد سبرينغ وعمدة لندن السابق غافين آرثر

الصراع في الشرق الأوسط وأهمية هذا الدور في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع سورية. وفيما يتعلق بلبنان أكد المقدم أهمية انتخاب رئيس لكل اللبنانيين على أساس التوافق الوطني وضمن المهل والقواعد الدستورية دون تدخل خارجي. وفي الشأن الفلسطيني شدد المقدم على أهمية وحدة الصف واستعداد سورية لبذل أي جهود في هذا المجال ووقوفها على مسافة متساوية من الجميع.

وأوضح نائب وزير الخارجية أن غزو العراق تسبب بحالة من عدم الاستقرار في المنطقة ونجم عنه تدفق موجات من المهجرين العراقيين حيث تستضيف سورية مليوناً ونصف مليون منهم وتحمل أعباء إيجاد حياة كريمة لهم، داعياً الولايات المتحدة بشكل خاص إلى تحمل مسؤوليتها في هذا المجال.

وأكد المقدم أهمية العلاقات السورية-البريطانية والسعي إلى تعزيزها في مختلف المجالات.

#### ختام المؤتمر

واختتم المؤتمر بحفل عشاء أقامه رجل الأعمال السوري وفيق السعيد على شرف المشاركين بالمؤتمر في «جيبسون هول»

المتغير، وتحدث فيها بيتر فورد السفير السابق لبريطانيا في سورية والسفير الحالي لبلاده بالأردن معدياً أبرز الأحداث التي عصفت بالمنطقة في السنوات العشر الأخيرة، ثم تحدث الدكتور فيصل المقدم نائب وزير الخارجية السوري: إن سورية متمسكة بإستراتيجية تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وقال المقدم في كلمة أمام جلسة المؤتمر: من الضروري أن يتعامل اجتماع أنابوليس مع كافة مسارات السلام بما في ذلك إدراج الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا على جدول أعماله مشيراً إلى أن سورية لم تتلق حتى الآن دعوة رسمية لحضوره كما أنها لم تتلق معلومات نهائية حول جدول أعماله والنتائج التي قد يخلص إليها وأنها ستحدد موقفها في ضوء هذه المعطيات.

وتناول المقدم أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به البعثات الدبلوماسية السورية في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية، وقال: «لدى بعثتنا تعليمات واضحة للإجابة عن كل الاستفسارات والأسئلة التي يطرحها المستثمرون، وفي حال لم تكن لديها، يمكن أن تستعين بالوزارات والمؤسسات بدمشق للإجابة».

كما تحدث نائب وزير الخارجية حول الدور الذي تتوقع سورية من الاتحاد الأوروبي القيام به في إيجاد حل عادل



من اليمين عمر تقلا ود.فواز الأخرس والأنسة يازجي والدكتور فيصل المقدم

وأشار ميالة إلى أن المصارف العامة التخصصية تم تحويلها إلى مصارف شاملة تستطيع ممارسة جميع الأعمال المصرفية.

كما تحدث الحاكم عن خطة تدريجية لتحرير أسعار الفوائد المدينة وأن هذا الأمر تم خلال شهر آب المنصرم في جو من المصادقية والشفافية عمل على بنائها مصرف سورية المركزي من خلال اعلانه الواضح والصريح عن سياسته المتبعة وعن أركان هذه السياسة من أهداف طويلة الأمد تتجسد في استقرار الأسعار، وأهداف تشغيلية متمثلة بسعر الصرف الذي استلزم اتخاذ العديد من الإجراءات التدريجية للوصول إلى ما نحن عليه اليوم من توحيد سعر الصرف وفك الارتباط بالدولار الأمريكي وربطه بسلة حقوق السحب الخاصة إضافة إلى تطبيق حرية تحويل الليرة السورية لغايات عمليات الحساب الجاري من ميزان المدفوعات.

(النص الكامل لكلمة الدكتور أديب ميالة في العدد القادم).

#### الدكتور فيصل المقدم

جلسة النقاش الرابعة والأخيرة خصصت للبحث في الشأن السياسي وكانت بعنوان: «سورية والمناخ السياسي

للمستقبل الذي نريده لسورية تدعمه الإرادة السياسية في أعلى مستوى لسورية.

#### اديب ميالة

ثم تحدث الدكتور اديب ميالة معدياً محاور برنامج الإصلاح المصرفي ودور مصرف سورية المركزي في دعم عملية الإصلاح المالي وعن الدور الريادي الذي يلعبه القطاع المالي في النهوض بعملية الإصلاح.

وتحدث ميالة عن التوصيات التي صدرت عن المؤتمر المالي والمصرفي الذي نظّمته الجمعية البريطانية-السورية عام ٢٠٠٦ معدياً ما تحقق منها وما هو قيد التحقيق.

وقال: منذ اصدار القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي سمح بإحداث مصارف خاصة، نما القطاع المصرفي الخاص بوتيرة متسارعة جداً محققاً نتائج باهرة خلال فترة وجيزة، وبلغ عدد المصارف الخاصة في نهاية ٢٠٠٦ تسعة مصارف وثلاثة إسلامية باشر بالعمل منها اثنتان، وأضاف: إن تطور المصارف الخاصة واكبه تطور مماثل في رقابة المصرف المركزي على هذه المصارف من خلال استصدار العديد من القرارات التي تنسجم مع أحدث معايير الرقابة الدولية دون أن يكون هناك أي تمييز بينها وبين ما هو مطبق في المصارف العامة.



رجل الأعمال السوري نبيل كزبري



رجل الأعمال السوري وفيق السعيد



مجد سليمان وعمر شوري وهيثم جود

## بعض من نشاطات الجمعية البريطانية- السورية بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٧

شهدتها سورية في مجال القطاع المصرفي والأعمال المالية والخطوات الرامية إلى التشجيع الواضح لتوفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال مناقشة واسعة ومسؤولة لتلك الخطوات التي جاءت في إطار تحديث الأنظمة والقوانين لمؤسسات وشركات التأمين الخاصة التي شجعت على دخول السوق السورية وفي مقدمتها جهود الحكومة لإطلاق سوق الأوراق المالية (البورصة) التي تشكل قاعدة انطلاق مهمة تساهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات المالية خاصة بعد السماح لعشرة مصارف خاصة بالعمل في سورية ورفع نسبة مساهمتها في رأس المال ومنها ثلاثة مصارف إسلامية. ومن النشاطات التعريفية بالتراث السوري عملت الجمعية على الترويج لصناعة الأزياء والمطبخ السوري في لندن فأقامت حفل استقبال كبيراً في لندن لترويج صناعة الأزياء السورية والمطبخ السوري والتعريف بالتاريخ السوري والحضارات المتتالية على سورية وانعكاساتها على الزي السوري والعربي عبر التاريخ، وللترويج للمنتج السياحي السوري الذي يستقطب سنوياً آلاف الزوار الأجانب وبعد عرض أزياء للزي التقليدي السوري وللزي المعاصر المصنوع بأفضل الأقمشة السورية، وقامت الأكاديمية السورية لنواحي الطعام، بتقديم وجبة سورية نالت إعجاب كل الحضور.

واهتماً بدمشق القديمة أقامت الجمعية أوائل العام الحالي ورشة عمل إعادة تأهيل دمشق القديمة بالتعاون مع برنامج تحديث الإدارة البلدية MAM.

مسيحي في بريطانيا. ويعد هذا الاستقبال الأول من نوعه على الإطلاق بالإضافة إلى الندوة المشتركة لسماحة المفتي والبطريرك لحام في مقر مجلس العموم البريطاني، إنجازان كبيران يسجلان للجمعية البريطانية-السورية في العمل على دحر نظرية تصادم الحضارات التي يروج لها المنظر فون في الغرب والشرق. وقامت الجمعية بتنظيم ندوة اقتصادية في العاصمة البريطانية لإعلام الحكومة البريطانية والمهتمين بالشأن الاقتصادي السوري من المغتربين والبريطانيين أن سورية ماضية في طريق الإصلاح الاقتصادي والإداري وعملت على ترتيب عدة لقاءات صحفية وتلفزيونية لنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردي منها لقاء مع صحيفة (نيويورك تايمز) الأميركية ولقاء مع صحيفة (التايمز) البريطانية ولقاء في مقر جريدة (الحياة) العربية ومقابلة مع شبكة (سكاي نيوز) الإخبارية وضيف برنامج سياسي لشبكة (بي بي سي) البريطانية ومؤتمر صحفي في المركز الإعلامي السوري بلندن كما نظمت نقاشاً موسعاً بين الدردي ومجموعة كبيرة من أعضاء حزب المحافظين في البرلمان البريطاني والنادي البريطاني، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الأدباء والمفكرين العرب والسوريين في منزل السفير السوري في لندن. وفي أواخر عام ٢٠٠٦ أقامت الجمعية المؤتمر السوري حول المصارف والأسواق المالية تحت عنوان اندماج سورية في الاقتصاد العالمي بهدف تسليط الضوء على الخطوات العملية والتشريعات التي

تقوم الجمعية البريطانية-السورية التي أطلقت في دمشق في ٢٤ من أيار لعام ٢٠٠٣ بنشاطات عدة لتوطيد العلاقة بين الشعبين السوري والبريطاني والترويج لسورية في المحافل الدولية والأوروبية وفي أوساط المال والأعمال فقامت بتنظيم عدة زيارات لنواب برلمانيين وأوروبيين إلى سورية، كما عملت على تنظيم المؤتمر الدولي الأول للمصارف في سورية.

كما حضرت مؤتمراً في ألمانيا للمغتربين السوريين وقامت بتنظيم زيارة عدد من البرلمانيين الأوروبيين إلى سورية بداية عام ٢٠٠٤، ومن بعض نشاطات الجمعية في أيلول عام ٢٠٠٤ أنها أقامت بالتعاون مع مركز الشرق الأوسط مهرجاناً للثقافة السورية في لندن بحضور وزيرة المغتربين الدكتورة بنية شعبان وعد هذا الحدث الأول والأكبر من نوعه في بريطانيا حيث شارك فيه نخبة من الفنانين السوريين والمنقذين المقيمين والمغتربين ويتضمن عدداً من الفعاليات المهمة استمرت لمدة أسبوع وتضمنت عروضاً موسيقية، محاضرات ثقافية، معارض فنية، أفلاماً سينمائية سورية.

في عام ٢٠٠٥ أقامت الجمعية العديد من النشاطات منها مؤتمر الأعمال في سورية بالتعاون مع نساء الأعمال العالمية وعملت الجمعية في ذات العام على تنظيم زيارة سماحة الشيخ أحمد بدر الدين حسون مفتي الجمهورية إلى لندن، حيث تم استقباله رسمياً في قصر لامبت من قبل رئيس أساقفة كاتدربري أعلى مرجع ديني